مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:06/ العـدد:01 (2023)، ص 550-569
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

أثر برامج الدعم التنموية على القطاع الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر

The impact of development support programs on the agricultural sector and food security in Algeria

ط.د طير محمد*[1]، أ.د. بوزيد سايح[2]

[1] مخبر بحث التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، tir.mohammed@univ-ouargla.dz

[2] مخبر بحث التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، bouzid.sayah@univ-ouargla.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/30 **تاريخ القبول:** 2023/02/03 **تاريخ النشر:** 2023/03/01

مستخلص:

هدفت الدراسة الى التعريف بأهم برامج الدعم والتمويل الزراعي، وتحليل أثرها على أداء القطاع، وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر بالتركيز على عدة مؤشرات تشرح كلا المتغيرين، وقد توصلنا الى أنه كلما كان الأداء الزراعي جيد كانت مؤشرات الأمن الغذاء جيدة، والعكس صحيح، وأن البرامج التمويلية كان لها تأثير إيجابي على بعض المنتجات الزراعية على عكس شعبة القمح الذي يبقى تحقيق الأمن الغذائي مرهونا بها.

الكلمات المفتاحية: أمن غذائي- أداء زراعي-دعم زراعي- سياسة زراعية-اكتفاء ذاتي.

Abstract:

The study aimed at introducing the most important agricultural support and financing programs, analyzing their impact on the performance of the sector, and achieving food security in Algeria by focusing on several indicators that explain both variables. The financing programs have had a positive impact on some agricultural products, in contrast to the wheat sector, on which the achievement of food security remains dependent.

Keywords: food security - agricultural performance - agricultural support agricultural policy - self-sufficiency.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي أهم وابرز القطاعات التي تعطى له الأولوية في السياسات والبرامج الاقتصادية سواء من جانب الاستثمارات الاقتصادية أو التنمية الاقتصادية في كافة دول العالم وخاصة الدول النامية التي منها الجزائر، ويعود ذلك لاعتباره قطاع أساسي لمصدر الغذاء والمواد الأولية للصناعات الغذائية وكذا التحولات الاقتصادية والسياسية التي طرأت في العالم في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الأزمة الصحية كوفيد 19، والحرب الروسية الأكرانية، فنتج عنها أزمة غذائية عالمية، فأصبح ظاهرا وجليا أن القطاع الزراعي هو القطاع الاستراتيجي الذي تحقق به الشعوب أمنها الغذائي، وكذا تخفيف البطالة وضمان الاستقرار الاجتماعي، ويعتبر تحقيق الأمن الغذائي غاية تسعى لتحقيقها معظم الدول، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة وما تطرحه من تحديات متعددة خاصة بالنسبة للدول النامية، لذا كان لزاما على هذه الدول أن تسعى جاهدة للتخفيف من هذه التبعية اتجاه الخارج، فإذا عدنا الى الجزائر فقد أطلقت عدة برامج تمويلية منذ سنة 2000 حتى سنة 2019، كلها كانت برامج لدعم القطاع الفلاحي والنهوض بالقطاع لتحقيق أداء فعال ومستدام محققا الأهداف الاستراتيجية من بينها الأمن الغذائي للبلد، ومن خلال كل هذا سنحاول أن نتطرق في دراستنا هذه إلى اهم هذه البرامج ، ونوضح ماهية الامن الغذائي وتشخيص حالة الجزائر من هذا الجانب، بتحليل ومعالجة بعض المؤشرات التي من خلالها نعرف الى أي حد حققت الجزائر امنها الغذائي وما تأثير القطاع الزراعي على ذلك بالاعتماد على مؤشرات أداء القطاع الزراعي.

1.إشكالية البحث: في ظل التحديات والرهانات التي سطرتها الدولة الجزائرية وذلك من خلال التعهدات التي قطعتها لتطوير وعصرنة القطاع الفلاحي والذي يعتبر الحل الأمثل لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتخفيف فاتورة الاستيراد وتحقيق الامن الغذائي والوصول الى أداء زراعي ذو كفاءة عالية، في دراستنا هذه ستحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ماهية واقع الأمن الغذائي في الجزائر في ظل أداء القطاع الزراعي وبرامج الدعم والتمويل المنتهجة منذ سنة 2000 الى يومنا هذا؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة هذه تم طرح الفرضية التالية:

لقد كان لقطاع الزراعة في الجزائر دور فعال في الخروج من التبعية الغذائية لعدة منتجات واسعة الاستهلاك والتخفيض من فاتورة الاستيراد للمنتجات الزراعية فيما تظل شعبة

الحبوب الهاجس الأكبر للبلد لقوة الاستهلاك وضعف الإنتاج، بالتالي يبقى امنها الغذائي غير مكتمل رغم كل جهود الدعم والتمويل التي سطرتها الدولة.

2.أهميت البحث: تتمثل أهمية البحث في كون أن تشخيص واقع الأمن الغذائي تكتسي أهمية كبير، لذا تدخل ضمن الدراسات الاستراتيجية الرامية الى تحقيق الامن القومي، خصوصا وأن القطاع الزراعي يعاني من مشكلات اقتصادية عديدة، تستلزم الوقوف عندها، لتشخيصها ووصف العلاج لها، باعتبار أن هذا القطاع يشكل الحل الأساسي لخطط الامن الغذائي، وتصويب الرؤى الى سياسة الدعم والتمويل للقطاع الزراعي في الجزائر وتحديد كفاءة أدائه.

3. أهداف البحث: نسعى من خلال هذا البحث أن نصل إلى عدة أهداف منها:

- توضيح لمفهوم الأمن الغذائي وتشخيص الجزائر من هذا الجانب.

-توضيح اهم برامج الدعم والتمويل التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2000.

-تحليل أهم مؤشرات أداء القطاع الزراعي والأمن الغذائي.

4.منهجية البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث والتطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتوافق مع طبيعة الموضوع، فقد تمت الاستعانة بالأدوات والطرق العلمية لأجل جمع المعلومات والبيانات وذلك من خلال مراجعة وتحليل الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوعنا معتمدين في ذلك على المكتبات وشبكة الأنترنيت وكذلك الحصول على بعض البيانات من تقارير لعدة منظمات مختصة.

المحور الأول: أهم برامج الدعم والتمويل للقطاع الزراعي للفترة 2019/2000: لقد اعتمدت الجزائر خلال هذه الفترة على عدة برامج تمويلية عن طريق إطلاق عدة برامج ممولة لإنعاش الاقتصاد الوطني بعد الخروج الأزمة التي مرت بها البلاد، التي سنتطرق اليها فيما يلي:

1. البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) (2000-2004): قد عرف القطاع الزراعي عمليات دعم عدة في هذا البرنامج وتحفيز للمشاريع متمثلة في دعم تكييف أنظمة الإنتاج وكذا تطوير الإنتاج الوطني في مختلف الفروع كذلك دعم البرنامج الوطني للتشجير واستصلاح الأراضي بالجنوب وقد تم التكفل بها ماليا عن طريق تخصيص عدة صناديق تمويلية بميزانيات ضخمة ما بين 2000و2004 تمثلت في أكثر من 243 مليار دج نذكر منها:

1.1. الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: أسس بموجب قانون المالية لسنة 2000 الذي ضم كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وصندوق ضمان أسعار الانتاج الفلاحي لتقديم الدعم المباشر للفلاحين لجميع نشاطاتهم الفلاحية (مشترك، 25 جوان 2000).
يشمل مهام هذا الصندوق في تقديم الدعم المالي لعمليات حفر الآبار والتنقيب على المياه وينحصر بين 1.500.00دج و2.500.00دج للوحدة، وإنشاء الأحواض الاسمنتية بسعة 100م3 يقدم دعم يقدر ب:250.000دج للوحدة كما لم يستثنى نشاط السقي والري والرش المحوري من ذلك وقد خصص 170دج/هكتار كدعم للطاقة الكهربائية للمناطق الساحلية و320دج/هكتار للهضاب و2500/هكتار للمناطق الصحراوية.

فيما يخص إنتاج الحبوب فقد خصص كدعم 570 دج للقنطار للقمح و770دج للقنطار للقمح اللين والشعير و500 دج للقنطار للخرطال أما فيما يخص إنتاج البطاطا فقد خصص دعم لاقتناء آلات الغرس بمبلغ 100.000 دج للفلاحين الذين يستغلون مساحات لإنتاج البطاطا تفوق 5 هكتارات، كذلك تم تخصيص دعم لاقتناء البيوت البلاستيكية مقدر بين 10.000دج و15.000دج للهكتار، ودعم كل من المبيدات والأدوية والعتاد الفلاحي واستبدال الأشجار المسنة بالجديدة ومراقبة البذور ومزايا أخرى لدعم الطاقة.

في شعبة إنتاج الحليب كان هناك دعم في اقتناء العتاد الخاص بتربية الأبقار للمربيين الذين يحوزون على 6 بقرات فما فوق ودعم الخزانات المبردة الخاصة بنقل الحليب ب 400.000دج للخزان بسعة6000لتر و800.000دج لأكثر من ذلك مع تخصيص 8000دج لاقتناء العربات و120.000دج لأحواض التبريد و530.000 دج للتجهيز مع تقديم منحة رفع الإنتاج ب 5دج/لتر ة 33دج/لتر لتجميعه وللتلقيح الاصطناعي حصص مبلغ 1500دج/للحقنة كتعويض.

النشاط الحيواني خصص له دعم لتربية الدواجن والأعلاف للموالين واقتناء الصهاريج ودعم كذلك لتربية النحل تربية الإبل بالجنوب (مشترك، 25 جوان 2000)

2.1. صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية: أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 ليحل محل صندوق حماية الصحة الحيوانية ويعمل على تغطية نفقات كل من أنشطة التنمية الصحة الحيوانية والحملات الوقائية وكذلك الصحة النباتية وتعويض الخسائر والأضرار التي يتعرض لها الفلاحين أثناء عملية المكافحة والوقاية.

3.1. صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب: لقد أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 31 أوت 2002 وقد أوضح الأنشطة التي يدعمها الصندوق التي تمثلت في إعانات موجهة لمكافحة التصحر وإعانات موجهة لتنمية المنتجات الحيوانية في السهوب والمحافظة على السلالات وتطويرها ودعم وحدات تسمين الأغنام، كذلك إعانات كانت موجهة لإنتاج اللحوم متمثلة في دعم إنشاء المذابح ومخازن التبريد وتصدير اللحوم وتحويل الصوف والجلود (مشترك، 21 أوت 2002).

4.1. صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: أنشئ هذا الصندوق بمقتضى القانون 02-11 المؤرخ في شوال 1423هـ الموافق ل2002/12/24 المتضمن قانون المالية لسنة 2003 و فتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 111-302 بعنوان صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ليحل محل ما سبقه الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي و بدأ العمل به بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم30-145 المؤرخ في 29 مارس 2003 و كان يهدف مكافحة النزوح الريفي و أشراك السكان المحليين في التنمية و حماية الثروة الغابية و حماية الأراضي من التصحر و الانجراف و التوجه نحو استغلال الأراضي بالجنوب (غردي، 2012، صفحة 152).

فقد تمثلت نفقات هذا الصندوق في اعانات موجهة للتنمية متمثلة في أشغال المحافظة على التربة وتحسين الإنتاج الحيواني والنباتي مع تطوير منشآت الري والسقي والتزويد بالطاقة الكهربائية وكذا أنجاز المشاريع التقليدية ذات علاقة بالفلاحة كإنشاء المطاحن والمذابح و معاصر الزيتون و تصليح العتاد و البيطرة و الصحة النباتية (مشترك، 2003).

2. البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (PNDAR)(2009/2002):قد أعطي له بعد ريفي بهدف بعث الحياة في المناطق الريفية و المعزولة و قد تم اعتماده كامتداد للمخطط الوطني للتنمية الزراعية PNDA باعتباره ردا شاملا للتحديات الرئيسية و العوامل الطبيعية و التقنية و التنظيمية التي أثرت على الأمن الغذائي و مانت تتجلى في أهميته في تحسين ظروف ممارسة النشاط الزراعي و الرعوي و كذلك تحسين الحصول على الخدمات العمومية في المناطق المعزولة و تحديث القطاع الزراعي بتشجيع الاستثمار التكنلوجي في الفلاحة و من أجل تحقيق هذا البرنامج تم توظيف مجموعة من أجهزة المساعدة بتخصيص غلاف مالي قدر ب 360 مليار دج منه 74.327 دج موجه للهضاب العليا (مجدولين، 2006) .

من بين الصناديق المعتمدة للتدعيم في هذا البرنامج نجد الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA)بمجموع مخصصات قدرت ب 59254.2مليوندج سنة 2008، والصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي بمبلغ مقدر ب 14500 مليون دج سنة 2008 وبالتالي قدر حجم المخصصات المالية الاجمالية الموجهة لصناديق الدعم لجميع النشاطات والاعمال الزراعية ب 56241.1 مليون دج سنة 2005 لترتفع وتصبح 137242.7 مليون دج في سنة 2008و هذا ما مثل نسبة نمو ب 144.03% (غردي، 2012، صفحة 163).

3.سياسة التجديد الفلاحي والريفي(PRAR)و المخطط الخماسي(2019/2009):يعتبر مضمون هذا البرنامج سياسة عمل متواصلة للمجهودات التي كانت تسعى إليها السياسات في البرامج التي سبقتها ،ولكن خلافا لهاذا جاء هذا البرنامج ليؤكد أنه لا يمكن الفصل بين الشروط الاجتماعية للريف والشروط الاقتصادية للزراعة وقد خصص ما يقارب 1000 مليار دج من الأموال العمومية بالتالي نستطيع القول أن هذا البرنامج جاء من أجل مواصلة دعم الدولة الملائم للتنمية اللقاحية بصفة مستمرة و كذا العمل على أن يكون القطاع الفلاحي مفيدا اقتصاديا و اجتماعيا و كذلك ضمان التطور المحكم للتنظيم و لأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، بالتالي مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي، فالبرنامج التجديدي كان شاملا وعلى هذا الأساس جاءت أهدافه متمثلة في:

1.3. التجديد الريفي: تمثل في ثلاثة أبعاد أساسية متمثلة في:

- البعد التكاملي: والذي يهدف الى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة للأقاليم الريفية من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية.
- البعد الاجتماعي: يستهدف هذا البرنامج كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي والمناطق التي تمتاز بظروف صعبة.
- البعد الترقوي: توسيع مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاطات الأخرى في الوسط الريفي كالحرف والمحافظة على الموروث الثقافي.

2.3. التجديد الفلاحي: من أبرز أهدافه تحقيق الامن الغذائي وعلى ضوء ذلك كان هناك تحديد أولويات في المحاصيل المنتجة كالحبوب، البقول، البطاطا، الحليب واللحوم بأنواعها، الزيتون والنخيل (الريفية، ماي 2012، صفحة 06).

3.3. برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية (PRCHAT): يعتبر المورد البشري والدعم التقني أهم الوسائل التي وضعها البرنامج والمتمثلة في التكوين، المرافقة الجوارية المدعمة والهادفة كذلك تشخيص أنظمة الاعلام الاحصائي، البحث والتنمية واليقظة الاستراتيجية لمواكبة العصر، ومن بين الآفاق التي يتطلع لها هذا البرنامج هو:

- تعزيز القدرات المادية والبشرية للمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.
- ضرورة الرقابة البيطرية والصحة النباتية ومصالح تدقيق البذور.
- الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي.
- تحديث وعصرنة المناهج الإدارية للفلاحة.

3.4. الإطار التحفيزي: هو عبارة عن الاجراءات، الأدوات والأجهزة الموضوعة في متناول الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي (PRCHAT) وتتمثل في:

- تأمين الوصول إلى الموارد الطبيعية من مياه وعقار.
- تسهيل الوصول للخدمات المالية (الشباك الوحيد، قرض الرفيق، قرض التحدي).
- تنظيم الأسواق وتنظيمها.
- إعادة تركيز أجهزة الدعم أي مركزية الدعم (الريفية، ماي 2012، الصفحات 7-8).

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي:

1. **مفهوم الأمن الغذائي:** هناك عدة مفاهيم للأمن الغذائي وذلك راجع إلى التباين الظاهر في معالجة هذه المسألة فيما بين المفكرين بالرغم من أن مشكلة الأمن الغذائي ترجع إلى بداية الوجود البشري وتفكيره الأولي في ضمان قوته اليومي، إلا أن أصل هذا المصطلح يعود إلى سنوات السبعينات في الوقت الذي كان فيه العالم يعاني من فجوة غذائية كبيرة مما زادت في ارتفاع مستويات الجوع رغم الاعتماد على الاستيراد للمقتنيات الغذائية خاصة دول العالم الثالث، وقد تعددت تعاريف الأمن الغذائي حيث نذكر منها:

1.1. تعريف منظمة الأغذية الزراعية (FAO) للأمن الغذائي: فقد عرفته على الشكل الآتي " الأمن الغذائي يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذي، ويلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط " (المتحدة، 2010، صفحة 85).

2.1. تعريف البنك العالمي: وضع تعريف الأمن الغذائي على أنه عندما يمكن وصول جميع أفراد المجتمع في كل وقت إلى ما يكفيهم من غذاء لضمان حياة صحية ونشطة في معيشتهم((chikh, 2004, p. 29))

2. تشخيص الأمن الغذائي في الجزائر: لأجل تحديد العراقيل والصعوبات وتحديد الخطط والمناهج والبرامج لتجاوزها والحد منها يلزمنا تشخيص الأمن الغذائي الذي يعد مسألة جوهرية للحكومات والمنظمات الدولية ولهذا وجب التطرق إلى العناصر التالية:

1.2. العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي في الجزائر: إن الأمن الغذائي تؤثر عليه عدة عوامل من بينها النمو الديموغرافي الذي تتأثر به الجزائر سنة بعد سنة، كذلك العوامل الطبيعية التي أثرت على القطاع الزراعي وبالتالي تناقص الإنتاج مما يؤدي إلى عدم القدرة على تلبية الحاجات الغذائية للبلد نذكر منها المساحة الصالحة للزراعة غير الكافية ، وكذلك ظاهرة التصحر والتحولات المناخية التي عرفتها مع توسع العمران على حساب الأراضي الفلاحية مع شح الأمطار مما جعل التفكير في الانتقال من الاعتماد على الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية، كذلك نجد العامل المادي والمتمثل في عدم الاهتمام الكبير بالقطاع الزراعي رغم الدور الرئيسي الذي يلعبه في تنمية القطاعات الأخرى، كذلك نجد عامل آخر متمثلا في التحولات في النظام العالمي في بداية التسعينات حيث كان لانهيار النظام الاشتراكي آثار سلبية في الموازين التجارية التي كانت الجزائر تصدر منتوجاتها الزراعية للدول التي كانت تنتمي معها لنفس النظام (الدروبي، 2012).

2.2. المقومات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: تقدر المساحة الكلية للزراعة بحوالي 42.888.555 مليون هكتار سنة 2014 " فهي تعتبر ثروة طبيعية تجعلها مؤهلة للريادة في قطاع الزراعة"، والصحراء بـ: 200 مليون هكتار، والسهوب بـ: 20 مليون هكتار، والغابات بـ: 5 مليون هكتار (مديرية الإحصائيات الفلاحية ونظام المعلومات، 2021)، فهي تعتبر ثروة طبيعية تجعلها مؤهلة للريادة في القطاع الزراعي.

أما فيما يخص الموارد المائية فهي تعتبر من الدول التي تقع جنوب حوض المتوسط ومن مميزاته ندرة المياه السطحية بسبب عوامل مناخية كذلك نقص الوديان وجفافها، وكذلك ضعف نجاعة تسيير البنى التحتية كالسدود خاصة أن تجدد المياه في الجزائر يقدر بحوالي 32% في مناطقها الشمالية وتكاد تكون منعدمة في الجنوب مما يعرضها للجفاف في حالة عدم تساقط الأمطار أو ندرتها (wargat, pp. 59-60).

المحور الثالث: أثر برامج الدعم الزراعي على أداء القطاع الزراعي والأمن الغذائي:

يمكن الاستدلال على انعكاسات أداء القطاع الزراعي على الامن الغذائي من خلال تحليل بعض المؤشرات الهامة لكلا المتغيرين أداء القطاع الزراعي والامن الغذائي.

1.تحليل مؤشرات أداء القطاع الزراعي في الجزائر: هناك عدة مؤشرات لكن في دراستنا اعتمدنا على أهمها وحاولنا تحليلها وهي ما سنتطرق إليها فيما يلي:

1.1. تطور مساهمة القيمة المضافة من الزراعة في الناتج المحلي الخام: يعتبر مؤشر مهم، يمكن الاستدلال به من خلاله تطور الناتج الخام الزراعي وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية

الجدول رقم 01: يوضح القيمة المضافة في قطاع الزراعة من إجمالي الناتج المحلي الخام بالجزائر (مليار دولار).

السنوات	2010/2000	2011	2012	2013	2014	2015
AA/PIB	8.52	8.10	8.80	9.90	1030	11.60
PIB	104.01	200.01	209.06	209.76	213.81	165.98
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
VAA/PIB	12.20	11.80	11.90	12.30	14.10	13
PIB	160.03	170.10	174.91	171.77	155.01	163.04

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

رغم السياسات الزراعية الضخمة التي تبنتها الدولة انطلاقا، من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية منذ سنة 2000 إلى سنة 2008 ثم سياسة التجديد الريفي سنة2009 التي ضخت الدولة فيه أموال كبيرة ،إلا أن الملاحظ من الجدول أعلاه أنه ما بين 2000 حتى 2011، الناتج المحلي زاد بحوالي نسبة 50% أي من 104.01مليار دولار امريكي الى 200.01 مليار دولار امريكي، بينما القيمة المضافة للزراعة لم تتغير بقيت تقريبا كما هي في حدود 8.10%، و هذا ما يعبر على أن التنمية الزراعية لم تتحسن لكن بعد ذلك بدأ في الارتفاع حتى وصلت 12.20% ثم وصلت حتى 14.10% في سنة 2020هذا ما يفسر ان الدولة أعطت اهتمام للقطاع من جانب التمويل بالتالي كان الأداء للقطاع مقبول و مهم بالنسبة للمساهمة في الناتج المحلي الخام للجزائر والشكل 01 أدناه يوضح ذلك

الشكل رقم 01: يوضح القيمة المضافة في قطاع الزراعة من إجمالي الناتج المحلي الخام بالجزائر (PIB)

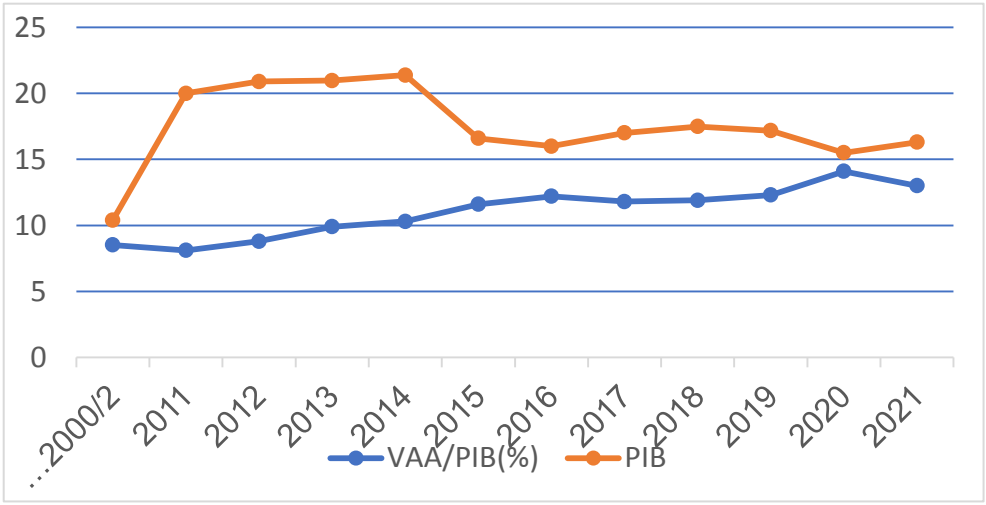

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 01.

2.1. تطور نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية للفترة (2019/2000):

الجدول رقم 02: يوضح تطور نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية في الجزائر (%) (المليون دولار).

السنوات	والزراعية	ص الزراعية	التغطية(ص/و)
2009/2000	5392.36	175.09	3.24
2010	7826.71	208.51	2.66
2011	7826.71	208.51	2.66
2012	11244.49	340.03	3.02
2013	11933.58	568.51	4.76
2014	12872.90	677.00	5.26
2015	10227.50	648.10	6.33
2016	9085.70	771.20	8.49
2017	10332.20	756.80	7.32
2018	10306.00	1239.40	12.02
2019	9682.30	1299.8	13.42

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

نلاحظ من مخرجات الجدول أن الصادرات من سنة 2000 الى سنة 2010 قد زادت بنسبة 16.02% وهي تعتبر نسبة قليلة مقابل الدعم والتمويل الذي اعطته الدولة من خلال برامجها التنموية الزراعية، بالمقابل نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية قد تناقص من 3.24% الى 2.66% بما فيها تزايد قيمة الواردات الزراعية، هذا ما يعكس أداء القطاع الزراعي الغير المرضي بالطبع فربما يعود ذلك لعدم كفاءة الدعم والتمويل، بعد سنة 2011 بدأت الصادرات الزراعية في تزايد مستمر فقد كانت تمثل ما قيمته 208.51 مليون دولار حتى عادل 1299.8 مليون دولار سنة 2019 ،فبالرغم من تزايد قيمة الواردات الزراعية في نفس الفترة من 7821.71مليون دولار الى 9682.30 مليون دولار إلا و أن الشيء الملاحظ و الإيجابي هو نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية الذي انتقل من 2.66 % سنة 2011 ليصبح 13.42% و هذا ما يعبر عن كفاءة أداء القطاع الزراعي بصفة عامة و نجاعة السياسة الزراعية المتبعة حسب هذا المؤشر، الشكل رقم 20 يوضح ذلك

الشكل رقم 02: يوضح تطور نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية في الجزائر (%) (المليون دولار).

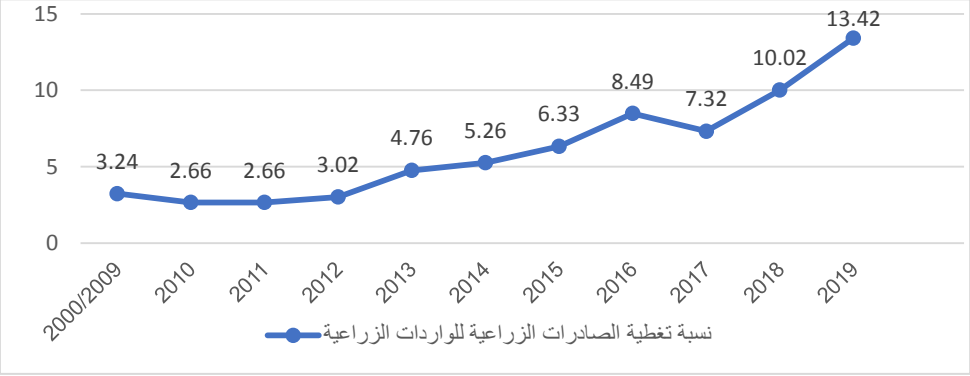

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 02.

3.1. تطو الاعتماد على استيراد الحبوب: تعد فجوة استيراد الحبوب من أهم المؤشرات التي يظهر فيها أداء القطاع الزراعي وكذا التبعية الغذائية التي بدوره تعبر عن مستوى تحقيق الامن الغذائي في البلد وسنحاول تحليل ذلك حسب معطيات الجدول رقم 03 ادناه.

الجدول رقم 03: يوضح نسبة الاعتماد على استيراد الحبوب في الجزائر (%) (متوسط 3 سنوات).

السنوات	(2000/ 2008)	(2007/ 2009)	(2008/ 2010)	(2009/ 2011)	(2010/ 2012)	(2011/ 2013)
اعتماد استيراد الحبوب	72.95	72.80	74.80	70.00	69.70	68.00
السنوات	(2012/ 2014)	(2013/ 2015)	(2014/ 2016)	(2015/ 2017)	(2016/ 2018)	(2017/ 2019)
اعتماد استيراد الحبوب	70.20	72.90	76.60	77.40	74.30	70.1

المصدر: إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAOSTAT).

الملاحظ من الجدول رقم 03 أعلاه أن اعتماد الجزائر على استيراد الحبوب متدبدب بحيث سجل نسبة استيراد 72.95 % في سنوات (200/2000) و زاد عن ذلك حتى سنوات (2008/2010) وصل الى 74.80% ثم تناقص بعد ذلك حتى عاد الى 68.00 % سنوات (2013/2011) ثم عاد للارتفاع حتى وصل الى 77.40% سنوات (2017/2015) هذا ما يفسر عن تعدر توفير هذه السلعة رغم توفر كل مقومات الزراعة من أراضي و مناخ و مياه لإنتاج كميات كبيرة تجعل الجزائر مستقلة غذائيا و محققة أمنها الغذائي فلابد من مراجعة سياستها الزراعية نحو توجيهه و تحفيز الفلاحين للعمل أكثر في شعبة الحبوب والشكل رقم03 ادناه يوضح نسبة هذه الفجوة في شعبة الحبوب.

الشكل رقم 03: يوضح نسبة الاعتماد على استيراد الحبوب في الجزائر (%) (متوسط 3 سنوات).

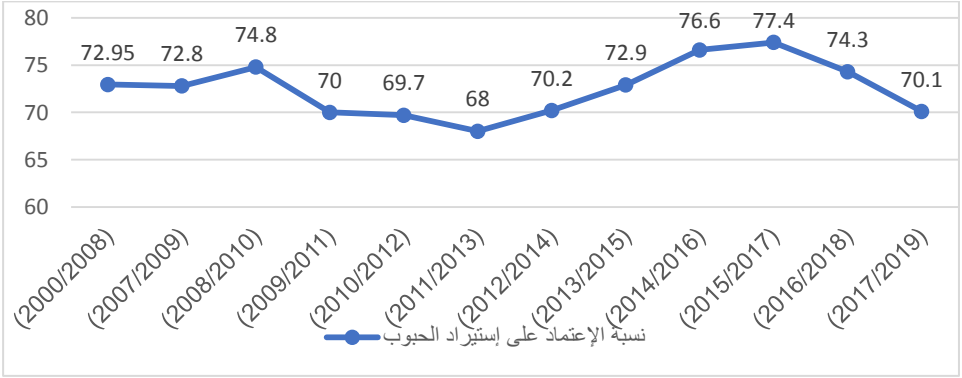

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 03.

4.1. تطور اليد العاملة في الزراعة من 2000 الى 2019: يعتبر من أهم المؤشرات التي تحلل أداء القطاع الزراعي لأن زيادة نسبة اليد العاملة في قطاع الزراعة بالنسبة للقوى الشغيلة الكلية يعبر عن مدى استقطابه للفئة الشغيلة في البلد ومدى فعالية عنصر التحفيز من رفع اجورهم وتحسين المستوى المعيشي لفئة الفلاحين، وحسب معطيات الجدول رقم 03 أدناه سنحاول شرح وتحليل هذا المؤشر وأثره على اداء القطاع الزراعي

الجدول رقم 04: يوضح القوى العاملة في الزراعة من إجمالي المشتغلين في الجزائر (*10000).

السنوات	08/02	2009	2010	2011	2012	2013
ق/ع/كلية	813.8	10544	1054.0	1128.5	1138.5	1146.4
ق/ع/زراعة	175.4	235.8	235.8	244.3	247.6	252.9
نسبة %	21.56	22.37	22.37	21.64	21.75	22.05
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ق/ع/كلية	1185.4	1193.1	12117	1245.8	1275.8	1283.3
ق/ع/زراعة	255.1	295.1	254.5	260.8	264.9	269.3
نسبة %	21.53	24.80	21.00	20.93	20.76	20.98

المصدر: معطيات البنك الدولي.

الملاحظ من الجدول أن عدد العاملين في الزراعة ارتفع من 1.754.650 عامل(2008/2000) الى 2.358.340 عامل سنة 2009 بزيادة قدرها 603.690 عامل بنسبة نمو 25.60% و هذا جيد بعدها بدأت في تزايد بنسبة نمو سنوية ضعيفة بحوالي 3.50% حتى وصلت الى 2.693.550 عامل في نهاية سنة 2019،بالتالي نسبة القوى العاملة في الزراعة لم تتغير كل هذه السنوات فتأرجحت بين 20.93% و24.80% ما يعني أن القطاع لم يستقطب العدد الازم من اليد العاملة رغم الدعم و المؤسسات الصغير و المتوسطة التي أنشئت في القطاع الزراعي كتربية الابقار الحلوب، الصناعات الغذائية و غيرها من الاستثمارات في المجال الزراعي، فهذا راجع ربما الى تدني أجور الفلاحين و ميول الشباب الى القطاع الخدماتي و الوظيف العمومي .

2. تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر: لقدت تعددت مؤشرات الأمن الغذائي لكن في دراستنا هذه سنحاول التطرق لأهما وأبرزها

1.2. تطور وفرة الغذاء في الجزائر: للدلالة على هذا المؤشر سنحاول دراسة تطور الاكتفاء الذاتي للغذاء في الجزائر سواء كان النباتي أو الحيواني:

1.1.2. تطور الاكتفاء الذاتي من الغذاء النباتي: من خلاله سنتعرف على مدى تغطية الانتاج الزراعي لحاجيات الطلب المحلي للسلع الغذائية النباتية، وهو يعتبر مؤشر مهم يعكس أداء القطاع الزراعي على خفض التبعية الغذائية

الاكتفاء الذاتي =(كمية الإنتاج للسلعة /النتاج المحلي للسلعة) x (100)

الجدول رقم 05: يوضح تطور مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي النباتي الواسع الاستهلاك في الجزائر (%).

السنوات	الحبوب	الخضر	البطاطا	البقوليات	الفاكهة
2009/2000	32.76	99.76	94.40	22.21	90.48
2010	36.53	99.71	96.35	29.24	90.65
2011	32.00	99.70	92.20	27.70	91.50
2012	39.30	99.80	97.40	29.00	91.80
2013	39.57	99.74	98.52	34.02	93.03
2014	24.70	99.60	97.44	38.90	90.20
2015	23.80	99.60	96.74	31.70	92.00
2016	19.10	99.60	98.30	31.00	94.80
2017	21.20	100.00	97.00	50.50	104.60
2018	26.60	99.80	98.30	36.10	111.10
2019	24.70	100.10	98.30	82.70	111.90

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الملاحظ من الجدول أن نسبة الاكتفاء الغذائي للحبوب الذي يعتبر الغذاء رقم واحد في الجزائر الذي لا يمكن الاستغناء عليه انه يبقى ضعيفا معناه الإنتاج المحلي لا يلبي حاجيات السكان ، بالرغم أنه حسب المعطيات قد تحسن من سنة (2009/2000) الى 2013 أي تزايد من نسبة

اكتفاء مقدرة ب 32.76% حتى وصل الى 39.57% معناه السياسة الزراعية كانت ناجحة و ظهر ذلك في النمو المتزايد، لكن ابتداءاً من سنة 2014 تراجع الى 24.70% و بقي يتذبذب بينها و بين 19% حت سنة 2019 و هذا ما يفسر عن عدم نجاعة سياستنا الزراعية ووجب وضع استراتيجيات خاصة تحفز الفلاحين على ممارسة هذا النشاط من خلال تدعيم خاص عن طريقشراء الدولة مادة الحبوب مساوي لثمن الاستيراد من الخارج، فيما تبقى السلع الأخرى الواسعة الاستهلاك نسبها جيدة كالخضر التي تعدت الاكتفاء بحوالي 100.10 %سنة 2019، البطاطا 98.30% في نفس السنة، الفواكه بنسبة 111.90% والبقوليات التي كانت ضعيفة في بداية سنوات الألفين ب 22.21 %حتى أصبحت 82.70% سنة 2019 وهذا امر جيد، كخلاصة المشكل الوحيد يبقى في انتاج الحبوب ولابد من الدولة مراجعة ذلك.

2.1.2. تطور الاكتفاء الذاتي من الغذاء النباتي:

الجدول رقم 06 :يوضح تطور مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي الحيواني في الجزائر (%).

السنوات	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الأسماك	حليب ومشتقاته
2009/2000	81.85	99.58	87.15	53.34
2010	81.35	99.84	84.53	51.06
2011	81.10	99.90	77.50	52.90
2012	79.5	99.90	75.00	52.10
2013	83.10	100.10	81.70	63.00
2014	85.50	100.60	74.80	78.00
2015	88.40	100.50	77.10	82.20
2016	89.00	100.30	77.00	80.60
2017	91.40	100.30	84.80	89.70
2018	73.90	100.10	87.10	83.80
2019	89.90	100.30	90.30	74.50

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الملاحظ هو أن اللحوم الحمراء حققت اكتفاء ذاتي انتقل من 81.85% سنة 2000 الى 89.90 % سنة 2019 هذا امر جيد لكن لا يعكس صورة توفره لكل شرائح السكان، ويعود ذلك الى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، تبقى اللحوم البيضاء تعاد اكتفاء ذاتي تام 100 % ويبقى كبديل للمستهلك المتوسط الدخل لتعويض اللحوم لمرتفعة الأسعار رغم توفرها، الحليب ومشتقاته تحسنت نسبته بحيث انتقلت من 53.34 % سنة (2009/2000) الى 74.50% وهذا ما أدى الى انخفاض فاتورة الاستيراد لهه السلعة وراجع ذلك الى اعتماد الدولة على تدعيم المؤسسات الصغير والمتوسطة عن طريق كل أجهزة الدعم لاستثمار في تربية الابقار الحلوب .

2.2. تطور نصيب الفرد من الانتاج الغذائي: سنحاول تحليل هذا المؤشر المهم الذي يعبر عن قيمة الإنتاج الغذائي المتوفرة لكل فرد وذلك حسب مخرجات الجدول رقم 07 التالي:

الجدول رقم 07: يوضح تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (بالدولار الأمريكي) في الجزائر.

السنوات	2008/2000	2009	2010	2011	2012	2013
م/ن/ف/ن/الزراعي	227.00	365.24	382.61	442.43	433.28	537.21
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
م/ن/ف/ن/الزراعي	561.60	493.41	476.95	492.92	487.55	588.16

المصدر: إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (**FAOSTAT**).

لقد عرف نصيب الفرد من الانتاج الغذائي تحسنا من (2008/2000) بمتوسط قدره 227.00 دولار الى 2014 بمتوسط قدره 561.60 دولار بنسبة نمو جد معتبرة، لينخفض بعدها حتى وصل المتوسط للفرد الواحد الى 487.55 دولار سنة 2018، ثم يعود سنة 2019 الى ما هو قيمته 588.16 دولار وتعتبر الأعلى قيمة منذ سنة 2000 والشكل 05 يوضح ذلك.

الشكل رقم 05: يوضح تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (الأسعار الجارية بالدولار الأمريكي).

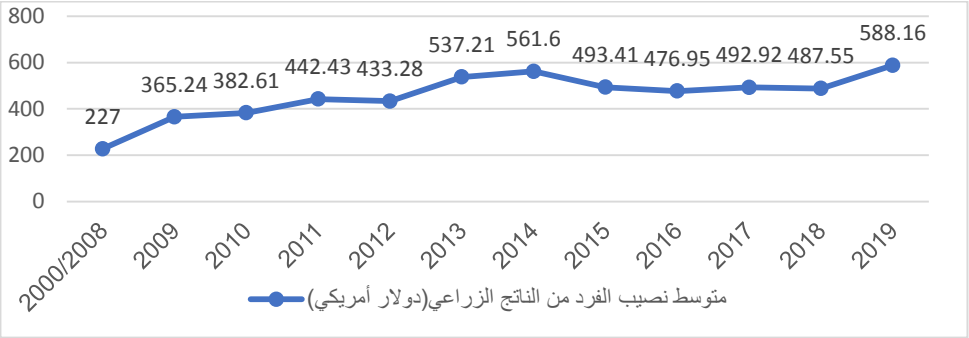

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادات على معطيات الجدول رقم 07.

3.2. تطور متوسط نسبة الاكتفاء الطاقوي الغذائي: سنحاول التطرق لهذا المؤشر المهم الذي يعبر عن أحد أبعاد الامن الغذائي المتمثل في الغذاء الصحي والكامل من خلال تحليل مخرجات الجدول رقم 08 التالي:

الجدول رقم 08: يوضح تطور نسبة متوسط الاكتفاء الطاقوي للغذاء في الجزائر (متوسط 3 سنوات) (%).

السنوات	(2000/ 2009)	(2009/ 2011)	(2010/ 2012)	(2011/ 2013)	(2012/ 2014)	(2013/ 2015)
الاكتفاء الطاقوي للغذاء	132	140	143	146	147	149
السنوات	**(2014/ 2016)**	**(2015/ 2017)**	**(2016/ 2018)**	**(2017/ 2019)**	**(2018/ 2020)**	**(2019/ 2021)**
الاكتفاء الطاقوي للغذاء	149	149	149	149	151	153

المصدر: إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAOSTAT).

الملاحظ من الجدول أن متوسط نسبة الاكتفاء من الطاقة في الوجبة الغذائية للمواطن الجزائري جيدة ومعتبرة وفي تزايد مستمر من سنة لأخرى، وذلك من متوسط نسبته 132% سنة (2009/2000) الى متوسط نسبته 153 % (2021/2019) وهذا ما يفسر الى جودة الغذاء الموفر للمستهلك وهو مؤشر جيد بالطبع والشكل رقم 06 أدناه يوضح ذلك.

الشكل رقم 06: يوضح تطور نسبة الاكتفاء الطاقوي للغذاء في الجزائر (متوسط 3 سنوات) (%).

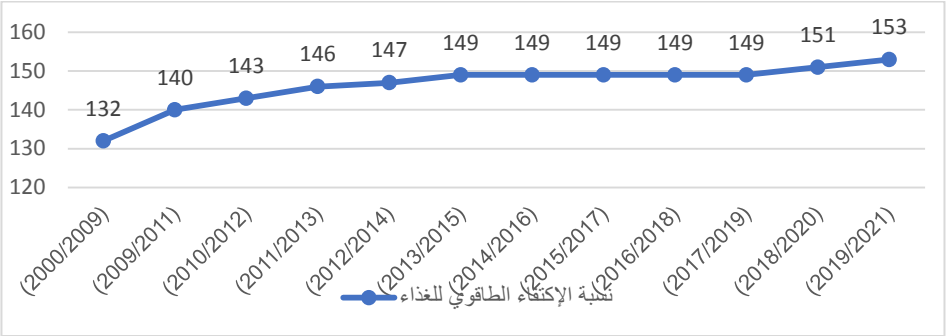

المصدر من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 08.

4.2. تطور كمية البروتين النباتي والحيواني في الغذاء: هو من بين المؤشرات المهمة.

الجدول رقم 09: يوضح تطور كمية البروتين النباتي والحيواني في الغذاء في الجزائر (م 3 سنوات) (غ/الفرد/اليوم).

السنوات	/2000) (2008	/2007) (2009	/2008) (2010	/2009) (2011	/2010) (2012	/2011) (2013
البروتين النباتي	81.48	84.00	85.40	87.00	88.70	89.70
البروتين الحيواني	20.23	21.30	22.40	23.70	25.00	25.7
السنوات	/2012) (2014	/2013) (2015	/2014) (2016	/2015) (2017	/2016) (2018	/2017) (2019
البروتين النباتي	90.70	90.70	90.70	89.60	89.30	89.30
البروتين الحيواني	26.30	26.30	26.30	25.70	25.00	24.30

المصدر: إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (**FAOSTAT**).

الملاحظ من الجدول أن متوسط نسبة البروتين النباتي في الوجبة الغذائية للجزائريين جيدة، فقد كانت في (2008/2000) تقدر ب 81.48% وبقيت في تزايد مستمر حتى بلغت أقصاها في (2016/2017) بنسبة 90.70% رغم أنها تناقصت الى 89.30 في (2019/2017) لكن ليس بالتغير المؤثر، هذا ما يجعلنا نفسر أن الغذائي الجزائري المتوفر للمستهلك غني بالبروتينات النباتية لكن بالمقابل نلاحظ أن البروتين الحيواني سجل نسبة 20.23 % في (2008/2000)

وبقي في تزايد حتى وصل الى أقصاه بنسبة 26.30% في (2016/2014) بنسبة نمو ضعيفة ثم تناقص الى 24.30% في (2019/2017)،و تبقى دائما نسبة ضعيف اذا ما قارناها مع مقومات الزراعة في الجزائر والدعم المالي المقدم لهذه الشعبة التي يمكنها انتاج الحوم و جعل أسعارها في السوق تتناسب مع القدرة الشرائية للمستهلك و على حد الخصوص دوي الدخل المتوسط و المحدود، لكن كفاءة توزيع الدعم تبقى هي المشكل و وجب إعادة النظر في سياسة الدولة الزراعية المتبعة.

خلاصة:

لقد حقق القطاع الزراعي قفزة نوعية وكمية في الجزائر خاصة بعدة اعتماد الجزائر عدة برامج تنموية زراعية بداية بالبرنامج ا الوطني للتنمية الفلاحية:PNDA (2004/2001) ثم البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفيةPNDAR (2009/2002) ثم برنامج التجديد الفلاحي و الريفي (2014/2009) و المخطط الخماسي للإرشاد الفلاحي (2019/2015)، لكن رغم كل هذا الاهتمام القطاع نجد أن الأداء الزراعي لم يكن بنفس الأهداف المنتظرة فبالرغم أن بعض المنتجات الزراعية حققت اكتفاءاً ذاتيا كالخضر و البطاطا و الفواكه و تحقيق قيمة مضافة للقطاع في الناتج المحلي الخام و تزايد في تطور الصادرات الزراعية بالنسب للواردات الزراعية إلا أن إنتاج الحبوب الذي يعتمد عليه الجزائريون كغذاء أساسي أول يبقى متأخر وتبقى الجزائر تستورد حوالي 70% من احتياجاتها و هذا ما يؤكد تبعيتها الغذائية للخارج و بعيدة عن تحقيق أمنها الغذائي فلابد من مراجعة سياسة الزراعة في الجزائر من جانب شعبة اللحوم فقد كان لإنتاج اللحوم البيضاء دور كبير من توفير البروتين الحيواني في غذاء الجزائريين معوضا اللحوم الحمراء التي تبقى أسعارها مرتفعة بحيث لا تتناسب مع القدرة الشرائية للمواطن ،إلا أن شعبة الحليب يبقى يغطي انتاجها حوالي 75% من حاجيات السكان رغم أنها قادرة أن تحقق اكتفاء ذاتي لهذه السلعة الواسعة الاستهلاك، كل هذا لا يجعلنا نستثني أن الوجبة الغذائية للمستهلك الجزائري تعتبر صحية و قيمة جودتها الجيدة و غنية بالبروتين خاصة النباتي و حريراتها الطاقوية ما يجعل الجزائر محققة لبعض محددات الأمن الغذائي المتعارف عليه دوليا و خاصة من طرف منظمة الأغذية الزراعية(FAO)،و من خلا هذه النتائج التي تحصلنا عليها من خلال هذه الدراسة سنقترح بعض التوصيات التي تكون ذات أهمية

في هذا الملتقى لما نراه من اهتمام من دول العالم بالأمن الغذائي خاصة بعد الأزمة الصحية كوفيد 19 وحرب روسيا وأكرانيا ونذكرها كما يلي:

- لابد من مراجعة المنظومة التمويلية للقطاع الزراعي من خلال تقليل فوائد البنوك لارتفاع عنصر المخاطرة في المجال الفلاحي.
- استحداث أجهزة مدعمة لفائدة الشباب متخصصة للاستثمار الزراعي.
- الاهتمام وتحفيز الفلاحين على التوجه الى نشاط الحبوب من خلال جعل ثمن الشراء مساوي لثمن الاستيراد وبالتالي تحقيق الامن الغذائي.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتوجه الى الصناعات الغذائية، والنشاطات ذات علاقة بالزراعة كالمخازن، مجمعات التبريد والتسويق، لتسهيل عملية التصدير لفائض المنتوجات الزراعية كالخضر والبطاطا والفواكه.
- ترشيد المستهلك نحو الإنتاج الوطني ومحاربة التبذير خاصة مادة الخبز التي مصدرها الحبوب لتخفيض فاتورة الاستيراد.

Références

-Chikh Said, s. (2004). la scurite alimentaire de l'gerie dans le contexte d'un developpement
durable et la mondialisation, thése de doctorat. alger: univercité d'alger.

-Wargat, J. (2011). l'eau de bassin méditérranée. aménagement et nature(121), 59-60.

-رانيا ثابت الدروبي، واقع الغذاء العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية .مجلة دمشق للعلوم الاقتصاديةو القانونية.24 ,(24)1 ,

-وزارة الفلااحة و التنمية الريفية ماي 2012 .مسار التجديد الفلاحي و الريفي .الجزائر.

-منظمة الأغذية الزراعية للأمم المتحدة، 2010،حالة انعدام الامن الغذائي، روما.

-غردي محمد .(2012) .القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة .الجزائر: جامعة الجزائر.

-دهينة مجدولين .(2006) .ماجستير استراتيجية التنمية الفلاحية في ولاية بسكرة .بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.

-قرار وزاري مشترك ،(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية26).

-قرار وزاري مشترك.،2003 .(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية21-20).

-قرار وزاري مشترك، أوت 2002 .(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية35-34).

-قرار وزاري مشترك، جوان 2000 .(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائريةة25-23).